

# ازدياد في أمراض السرطان في ريف دمشق عاج: قد يؤثر ذلك في الاكتشاف المبكر لهذه الأورام

محمود الصالح

كشف مدير مشفى القطيفة حسين عجاج عن عدم وجود أطباء في اختصاص الحرارة العصبية والأوعية والأمراض العصبية والصدرية في المشفي، مشيراً إلى وجود طبيب واحد فقط في اختصاص الكلية وطبيبين في اختصاص الداخليّة، مما يضر المشفي إلى إهالة المرضى الذين لا تتوافق لاحتياجاتهم الطبية لأمراضهم إلى المشافي المركزية في دمشق.

بين عجاج أن هناك ارتفاعاً في نسبة الحالات المكتشفة في أمراض الأورام، وهذا لا يُؤشر على ازدياد حالات الإصابة بأمراض الأورام بقدر ما يشير إلى الالكتشاف المبكر لهذه الأمراض نتيجة التوسيع في التحاليل الطبية والمصور الشعاعيّة التي يتم من خلالها التقاضي على وجود مثل هذه الأمراض مما يؤدي إلى اكتشاف المزيد من الحالات.

بين مدير المشفي أنه تم تقديم ١٤٤٨ خدمة خلال النصف الأول من

العام الحالي، وقد شهد المشفى خلال العامين الماضيين والعام الحالي إقبالاً كبيراً بعد تحرير الغوطة الشرقية، حيث يعتبر المشفى الأقرب إلى هذه المناطق التي كان أهلها محرومين من الخدمات الصحية خلال وجود المجموعات الإرهابية فيها.

الإقامة في المشافي.

بلغ عدد مرضى العناية المنشدة في المشفى ١٣٠ مريضاً على حين كان عدد العمليات الجراحية التي أجريت في المشفى ٧٩٠ عملية جراحية، كما تم إجراء ٤٢١ عملية ولادة قصوية إضافة إلى ٦١٧ ولادة طبيعية، فضلاً

عن إجراء ١٢٨ عملية نسائية أخرى، وتم إجراء ٨٣٢٧ تحاليل مختلفة للمرضى الذين راجعوا المشفي أو أقاموا فيها، وكذلك إجراء ١٩٢٠٠ سورة شعاعية لتشخيص الأمراض لدى المراجعين وكذلك إجراء ٧٥٤ سورة طبقي محوري و١٥٨٦ تخطيط قلب و٣٣٤٦ صورة إيكو مختلفة ١١٤٧ جلسة تنقية الدم في الكلية الصناعية و٦ جلسات تتضمن مختلفاً ١٢٦٠ جلسة معالجة فيزيائية لتأهيل المرضى و٦٨ صورة ماموجرافياً للثدي للتنصي عن الأمراض التي تصيب النساء في الثدي و١١٢ تخطيطاً سمعياً.

بلغت نسبة الإشغال خلال النصف الأول في مشفى القطيفة ٨٢٪، ويشهد المشفي إجراء عمليات نوعية هي الأولى من نوعها في سوريا على الرغم من الإمكانيات البسيطة المتوفرة فيه.

---



**قربياً عودة الاختصاصات القضائية لعدلية إدلب بما فيها الجنائية وإقلال محكمتي أبو سنجر وأبو الظهور  
لا اعتراف بتسجيل الولادات التي تتم  
داخل إدلب ويعاد تسجيلاها في حماة**

ولفت المصدر إلى أنه لا توجد معلومات دقيقة عن عدد الأطفال الذين ولدوا بعد خروج الدولة من المحافظة لعدم وجود مؤسسات الدولة في المحافظة للتأكد من الأرقام وخصوصاً أن تسجيل الولادات في مديرية إدلب في حماة ما زالت قليلة.

وفي الغضون أعلن مصدر في عدلية إدلب ومقربها حماة أيضاً عن إقلاع محكمتي سنبجار وأبو الضهور، لافتة إلى أنه تم استلام مبني جديد لعدلية إدلب في حماة وبالتالي عودة جميع الاختصاصات القضائية بما فيها الجنائيات والمدنية وغيرها من هذه الاختصاصات.

وأوضح المصدر أنه قريباً سيتم استلام المبني لتفعيل المحاكم، معتبراً أن هذه الخطوة سوف تسهل الإجراءات لكثير من المواطنين وخصوصاً أن عدلية حماة كانت تختص بالدعوى الخاصة لأهالي إدلب لعدم وجود محاكم للعدالة.

ولفت المصدر إلى أنه يتم العمل حالياً على تجهيز المبني حتى يبدأ العمل من دون أن يحدد مدة زمنية لافتتاحه إلا أنه أكد أنه سوف يتم ذلك قريباً ووزارة العدل مهتمة جداً بهذا الموضوع لإنجاز العمل في أسرع وقت ممكن لما فيه من تسهيل على المواطنين وخصوصاً أنهم يتحملون تكاليف ومشقة السفر للوصول إلى العدالية ورفع الدعاوى



ودعا المصدر المواطنين إلى التنبه لهذا الموضوع وخصوصاً في ظل الفوضى الموجودة في المحافظة لغياب مؤسسات الدولة عنها، مشيراً إلى التسهيلات المقدمة للمواطنين في تسجيل الوالادات.

جة العديد من الظروف أولها مشقة فر وتلفتها الباهظة، ومن ثم فإن العديد المواطنين يلحوذون إلى تلك المديريات جودة داخل المحافظة لتسجيل أولادهم أنه تم الغاءها.

محمد منار حمیجو

كذلك مصدر مسؤول في مديرية الأحوال المدنية في محافظة إدلب ومقرها حماة أنه لا يتم الاعتراف بأي تسجيل لولادات تمت في المديريات الموجودة داخل إدلب باعتبار أن الأخذان تم إلغاؤها ولا يوجد موظفون يتابعون للدولة فيها.

يلجأ العديد من المواطنين إلى تسجيل ولادهم على دفاتر الأسرة في تلك المديريات عندما غلب على ظنهم أن هذه المديريات تابعة للدولة باعتبار أن الأخذان الموجودة في أولئك الذين يقومون بهذا الفعل تدل على أنها تابعة لوزارة الداخلية رغم أن الوزارة صدرت تعليمية يؤكد إلغاءها.

في تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أنه في حال راجع المواطن دائرة الأحوال المدنية فإنه يتم إعادة تسجيل الولادة وإلغاء ما هو مسجل على دفتر الأسرة ذلك باستخراج ورقة جديدة مثل شهادة الولادة وغيرها، مؤكداً أنه لا تقع مسؤولية جزائية على مواطنين بتهمة التزوير لأنهم ليس لهم دخل في ذلك والمسؤولية تقع على من يقوم بعمل التزوير.

وأشار المصدر إلى أنه منذ سقوط إدلب في عام ٢٠١٥ لم يعد يعتد بأي ختم للأحوال المدنية لأنها تمت سرقتها بالكامل، لافتًا إلى قلة المراوحين للأحوال المدنية في حماة

## تجاوزات لفرع السورية في السويداء تضيع على المؤسسة ٢٧ مليون ليرة

السويداء - عبر صيغة  
بيان نتائج التحقيق المستند للجهاز المركزي  
للرقابة المالية أنه بعد التدقيق بتسويق مادة  
النفاث لموسم ٢٠١٦-٢٠١٧ تبين أن الإدارة  
العامة بدمشق قامت بإبرام عقد مع التجار /م.  
ذ/ متضمنا استجرار كامل كميات النفاث المخزنة  
في وحدة الخزن بالسويداء وباقى وحدات الخزن  
بالفروع والذى بدأ باستجرار الكميات على دفعات  
وكان ذلك لغاية ١٨-٢٠١٨، بكمية إجمالية  
بلغت نحو ٤٠ طنا فقط، تاركاً ما تبقى من  
الكميات مجهولة المصير، على حين لم يسد سوى  
٨ ملايين ليرة سورية من قيمة هذه الكمية البالغة  
نحو ٣٢ مليون ليرة سورية ليبقى في ذمتها نحو  
٤٤ مليون ليرة سورية مضافا إليها قيمة صناديق  
بلاستيكية بقياس غير مسلمة وقيمة فرق مواصفات  
ليصبح المبلغ المترتب على التجار نحو ٢٧ مليون  
ليرة سورية  
وأوضح التقرير المؤرخ بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٨  
والمحظى إلى فرع المؤسسة السورية للتجارة  
بالسويداء والذي حصلت «الوطن» على نسخة  
منه وجود كتاب صادر من الإدارة العامة بدمشق  
بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠١٩ ومحظى إلى فرع السويداء  
يفضي بعدم تسليم أي كمية للتجار إلا بعد دفع  
قيمتها سلفاً إلا أن فرع المؤسسة في السويداء قام  
بيع التجار دون استلام قيمتها وهذا يخالف نصا  
وروحا التوجيهات، ويضيف معد التقرير أنه لم  
يتمكن من الاطلاع على العقد المبرم مع التجار لكون  
تم إبرامه بدمشق إلا أن الكتاب الصادر من فرع  
السويداء للتجارة بالسويداء بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٨  
 جاء فيه أن التجار قام بتسييد مبلغ وقدره  
٥٥ مليون ليرة، علماً أن هذا المبلغ هو تأميني أو في

**ضبط رئيس جمعية فلاحية يتقاضى أجوراً إضافية على بيع مادة المازوت للأعضاء**

القنيطرة - خالد خالد

**حـاـيـك لـ«الـوـطـن»: الـأـمـرـاـضـ الـنـفـسـيـةـ اـزـدـادـتـ بـسـبـبـ الـحـربـ بـشـكـلـ كـبـيرـ**  
**٤٠٠٠ طـفـلـ كـانـواـ تـحـتـ سـيـطـرـةـ الـإـرـهـابـيـينـ رـاجـعـواـ مـشـفـىـ اـبـنـ خـلـدونـ فيـ حـلـبـ**

ووضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة على زيتون أن لاحتياج الفعلى للجمعيات الفلاحية من مادة المازوت لزوم الأعمال الزراعية ١٨ ألف لتر يومياً، مبيناً أنه تم الاتفاق مع مديرية الزراعة والجمعيات الفلاحية بتزويد الفلاحين بما يلزمه بأقرب نقطة من أرضهم وبحيث يتم فرز ملوعات زيتون على القرى والبلدات وبالكيات المخصصة لكل جمعية وبالسعر المنظامي المحدد.

وأشار زيتون إلى التعاون بين المديرية واتحاد الفلاحين في المحافظة لتقدير الاحتياج الفعلى من مادة المازوت لزوم الأعمال الزراعية لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة، منها بقيام مديرية الزراعة بتزويد التجارة الداخلية بتقرير أسبوعي عن المساحات المزروعة والاحتياج الفعلى للمحروقات موزع حسب القرى، وأكد أنه تم تحديد القرى وفق الوحدات الإرشادية للجمعيات الفلاحية التابعة لكل وحدة مع تحديد المساحة ونوع المزروعات الاحتياج الفعلى الأسبوعي، فعلى سبيل المثال وليس الحصر وحدة الحمیدية يتبع لها خمس جمعيات فلاحية والمساحة المزروعة دونماً جميع الأراضي مزروعة بالحاصلين والخضر الصيفية والأشجار المثمرة احتياجها الأسبوعي من المازوت لزوم تشغيل الآبار الزراعية ٢٨٨٢ لترًا، افتات إلى أنه تم تقييم احتياج الجمعيات الفلاحية كافة للأسبوع الحالي بنحو ١٠ آلاف لتر وبمعدل يومي نحو ١٨ ألف لتر والكميات المخصصة يتم عتمادها بداية كل شهر وخلال اجتماع لجنة المحروقات الفرعية التي تقوم بتوزيع المحروقات على جهات القطاع العام وданماً الأولى للزراعة والتربية والبياه، كاشفاً أن مخصصات الجرارات الزراعية لا تتحسب من مخصصات الجمعيات الفلاحية وإنما تم تحديد مخصصات تقدر بنحو ٣٠٠ لتر شهرياً من أجل أعمال الزراعة والفلاحة وبهدف التخفيف على المزارعين أصحاب الجرارات تم اتخاذ قرار بعدم تعيتها ضمن المحطات والمراكز وإنما فرز ملوعات زيتون من المطحة لأقرب نقطة من أرض الفلاح بعد أن يقوم رئيس الجمعية الفلاحية بتنظيم جداول باسماء المستحقين مع إرفاق البطاقة الذكية للتأكد من وصول المادة إلى مستحقيها.

في هذا الإطار بين مدير التجارة الداخلية أن عناصر حماية المستهلك قومن بجولات مستمرة على الفلاحين بهدف التأكد من وصول مادة المازوت لمستحقيها في قرى ومناطق المحافظة كافة وأخذ عينات عشوائية من المستفيدين من المازوت ومن خلال الجداول المحفوظة لديهم للتأكد من حصولهم على المادة وبالسعر المدعوم، كاشفاً عن ضبط رئيس جمعية للاحلية يقتاضي أجوراً إضافية عن بيع مادة المازوت لأعضاء الجمعية وتم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحقه، مشدداً على عدم دفع أي مبالغ لقاء ووصول مادة المازوت إليهم أكثر من السعر المحدد ١٨٥ ليرة وإبلاغ مديرية التجارة الداخلية عن أي مخالفه.

ويبين أن المشفي كان قد استقبل ما يتجاوز ٤٠٠ طفل في  
عياداته موزعين بين ٢٨٤٦ طفلًا و١٢١٥ طفلة، يعانون  
من اضطرابات خفيفة نتيجة تواجههم تحت سيطرة  
التنظيمات الإرهابية، ولم يحتاجوا إلى إقامة في المشفي،  
لافتًا إلى أن عدد من درب في المعسكرات الإرهابية يبلغ  
١٩٨ طفلًا و٧٦ طفلة، مشيرًا إلى أنه وحتى تاريخه  
يصل إلى المشفي أطفال كانوا تحت سيطرة داعش  
يعانون من اضطرابات نفسية ونماذج، منها بآن عدد  
المرضى الذين تمت معالجتهم بشكل كامل هو عدد قليل.  
وأشار إلى أنه يتم التمييز بين الأطفال المرضى نفسياً  
والأطفال الأصحاء من خلال تأهيلهم نفسياً بشكل بسيط  
من خلال عدة أنشطة عامة تتعلق بالألعاب والرسوم  
والألوان والدروس بالتعاون مع وزارة التربية ومنظمة  
طلائع البحث، ليتم اختيار الطفل الذي لديه سلوك  
عدواني أو انعزالي أو مرضي، كما يتم التركيز الكبير  
على المراهقين الذين لديهم سلوك عدواني.  
ومن جانب آخر أكد حايك أن السعة الاستيعابية  
للمشفى تصل إلى ٣٢٠ سريراً، في حين يصل عدد  
المرضى المقيمين إلى ٢٢٠ مريضاً، منهم ٥٠ سيدة،  
وتتنوع أمراضهم بين الفحاص والاكتئاب والرضوض  
النفسية الناتجة عن الحرب، إضافة إلى الإدمان حيث  
يصل إلى المشفي ٢٠ مدميًّا شهرياً، لافتًا إلى وجود  
٥٠٠ مراجع يزورون مركز الدعم النفسي المتقدم التابع  
للمشفى، نصفهم سيدات وحوالي ٢٠٪ منهم أطفال،  
حيث يتم تقديم العلاج النفسي لهم لكل الأمراض  
الخفيفة، كالقلق والاكتئاب وأضطرابات النوم والهلع  
والأضطرابات النفسية والجسدية، إضافة إلى الصدمة  
النفسية الحادة والمزمنة.

وفيما يخص الصعوبات التي يعاني منها المشفي أشار  
حايك إلى قلة عدد العاملين وعدم وجود الائتمان الكافي  
من قبل المؤسسات المحلية والعالمية والدولية، إضافة  
إلى مشاكل في التمويل، وعدم توفر الأدوية النوعية  
بسبب الحصار الجائر على الشعب السوري، لافتًا  
إلى محاولات وزارة الصحة بتامين العلاج الأفضل  
من خلال إيران والهند، وتتأمين بدائل محلية عن هذه  
الادوية تكون بنفس الجودة أو أقل منها.

عنى الكثير من المواطنين من العيش تحت سيطرة التنظيمات والبليشيات الإرهابية المسلحة في سوريا، إذ تعرضوا لأقصى أنواع العنف النفسي والجسدي، ما أدى إلى إصابتهم بأمراض واضطرابات نفسية شديدة، يحسب ما صرّح به المدير العام للهيئة العامة في مشفى ابن خلدون للأمراض النفسية والعقلية في حلب باسم حايك.

وكشف حايك في تصريحه لـ«الوطن» عن حدوث ١٠٠ محاولة انتشار أسبوعياً يتم إنقاذ ٩٩ حالة منها، لافتاً إلى أنّ أغلب المحاولات تتم عن طريق الأدوية، ويصلون إلى المشافي وتم معالجتهم، ومنها محاولات مخبأة لا تصل إلى الطبيب أو لا يعرف بها الناس، تأهيل عنأطفال ذوي السبع سنوات يتحدون عن الموت بشكل روتيني وبهدون به، ما قد يؤدي إلى جريمة الانتشار دونوعي، مشيراً إلى أنّ حالة انتشار واحدة تعتبر أمراً خطيراً بالنسبة للمجتمع السوري الذي لم يعتد على مثل هذا حالات، ويجب التعامل معها بشكل جدي وحذر، لافتاً إلى أنّ هذه النسبة تعد قليلة ودون النسب العالمية والأوروبية، معيّداً ذلك إلى وجود داعم اجتماعي وخاصة بالنسبة للأطفال المصحوبين مع ذويهم.

وابتع: أما بالنسبة للأطفال غير المصحوبين والذين استشهدوا أهاليهم أو سافروا فيعد علاجهم صعباً وتتم متابعتهم كي لا ينجرفوا نحو الانتشار، وخاصة في ظل وجود ضعف بمساعدة الجمعيات من جهة الإقدام على إيوائهم بعد تحسّنهم، كونه قد تتطور لديهم حالات اللامبالاة المحتقنة فيتحولون إلى شخصية عادئة.

وبين حايك أن عدد المرضى الذين تعرضوا لضغط نفسى شديد نتيجة وجودهم بين هذه التنظيمات المسلحة، والذين يتعامل معهم المشفى حالياً يصل إلى ٤٢ مريضاً ومربيّة، أغلبهم من البنات الذين تعرضوا لمشاهد جنسية أو تعرضوا للتحرش الجنسي وحجز الحريات وغيرها من الأمور الأخرى.

وميز حايك بين نوعين من الأطفال، النوع الأول هو على مجتمعه.